Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/31
12 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٠٦٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ عن الحالة في الصومال (S/1999/882).

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال يراعى فيها احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته السياسية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

"ويعرب مجلس الأمن عن شديد قلقه إزاء الآثار المتزايدة الوضوح المترتبة على افتقار الصومال إلى حكومة مركزية تؤدي مهامها. ويؤسفه أن معظم الأطفال لا يتلقون أي رعاية صحية وأن جيلين لم تتح لهما فرص التعليم النظامي. ويساوره القلق من أن بعض الموارد الطبيعية الصومالية تستغل، على يد الأجانب، أساسا، بدون تنظيم أو مراقبة. ويعرب عن عميق ألمه إزاء التقارير التي تفيد بأن غياب القانون وانعدام النظام في البلد يمكن أن يجعله ملاذا لجميع أنواع المجرمين.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز صوب تحقيق قدر أكبر من الاتساق في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي في التصدي للأزمة في الصومال، ويعترف بأن اللجنة الدائمة المعنية بالصومال، التي أنشئت منذ عام تؤدي دورا هاما في رصد تطور الحالة في الصومال والعمل على تحقيق قدر أكبر من التنسيق للجهود التي تبذلها مختلف العناصر الفاعلة الخارجية، وذلك لتفادي تغاير التأثيرات ولإعطاء ثقل للإجراءات المشتركة. ويدعو إلى تعزيز عملية تنسيق هذه الجهود الرامية إلى كفالة السلم والاستقرار في الصومال.

"ويعرب مجلس الأمن عن كامل دعمه للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل إيجاد حل سياسي في الصومال، وفي هذا السياق، يرحب بمبادرة رئيس جيبوتي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار والأمن إلى الصومال والتي أوجزت في رسالته المؤرخة

121199 121199 99-34346

9934346

٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1007). ويؤيد النداء الذي وجهه رئيس جيبوتي إلى أمراء الحرب لكي يعترفوا اعترافا كاملا بمبدأ حرية الشعب الصومالي في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار زعمائه الإقليميين والوطنيين ويقبلوا هذا المبدأ. ويتطلع مجلس الأمن إلى وضع مقترحات رئيس جيبوتي في صيغتها النهائية خلال مؤتمر القمة القادم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهو مستعد للعمل معها ومع اللجنة الدائمة للمساعدة على تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة تنصيب حكومة وطنية في الصومال، ويطلب إلى قادة الفصائل الصومالية وسائر المعنيين التعاون تعاونا بناء وخالصا في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة.

"ويدعو مجلس الأمن بقوة جميع الدول إلى التقيد بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وتحسين فعاليته والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة في الصومال. ويحث الدول الأعضاء التى لديها معلومات عن أي انتهاكات لأحكام القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) أن تقدم تلك المعلومات إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بهدف دعم عمل اللجنة.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في الصومال. ويحث جميع الدول على أن تسهم بسخاء في نداءات الأمم المتحدة لكفالة مواصلة جهود الإغاثة والإنعاش في جميع مناطق الصومال، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تدعيم المجتمع المدني. وفي هذا السياق، يشجع تعزيز القدرة العملية للوكالات الإنسانية في الصومال من خلال دعم المانحين.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لجميع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات والأفراد الذين يضطلعون بأنشطة إنسانية في كافة مناطق الصومال. ويطلب إلى الفصائل الصومالية أن تكفل سلامة جميع العاملين في الأنشطة الإنسانية وحرية تنقلهم وأن تيسر إيصال الإغاثة الإنسانية. وفي هذا السياق، يدين بقوة الاعتداءات وأعمال العنف والقتل التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني في الصومال ويكرر تأكيد موقفه القاضي بوجوب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة.

"ويعرب مجلس الأمن عن ارتياحه لأنه على الرغم من جميع الصعوبات، لا يزال زهاء نصف الأراضي الصومالية ينعم بسلام نسبي. ويلاحظ، في هذا السياق، شروع الإدارات المحلية في بعض أنحاء البلد في توفير بعض الخدمات الأساسية لشعب الصومال.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني في الصومال. وتشجعه المبادرات السياسية التي يقوم بها الصوماليون، من خلال المؤتمرات الإقليمية التي غالبا ما ينظمها الزعماء التقليديون والاتصالات غير الرسمية فيما بين العشائر، من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة. وفي هذا السياق، يشدد على الدور الفعال الذي تنهض به الجماعات النسائية الصومالية.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على استعراض دور الأمم المتحدة في الصومال، كمقدمة لقيام الأمم المتحدة بدور معزز، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال. ويمكن أن يشمل هذا الاستعراض إمكانية نقل بعض برامج ووكالات الأمم المتحدة وكذلك المكتب السياسي، إلى الصومال. كما ينبغي أن يتضمن الاستعراض النظر بعناية في الحالة الأمنية، فضلا عن الموارد التي ستلزم لتوفير بيئة آمنة لعمليات الأمم المتحدة في الصومال.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ بأن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء آليات تسمح بتدفق المساعدة المالية إلى المناطق الآمنة والمستقرة من الصومال حتى قبل إعادة تشكيل حكومة مركزية وغيرها من المؤسسات الرسمية، بغية تعزيز سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره".

\- - - - -